

باب اللعان

حديث أن رجلا لعن امرأته في زمان رسول الله وانتفى

متن

(بَابُ اللَّعَانِ) عَنِ تَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ { أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا ، وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ وَفِي رِوَايَةٍ لُهُمَا أَنَّهُ مِنَ الْأَنْصَارِ وَفِي رِوَايَةٍ لُهُمَا فَرَّقَ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي عَجَلَانَ ، وَقَالَ اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ زَادَ الْبُخَارِيُّ قَابِيَا فَقَالَ اللَّهُ يَعْلَمُ فَذَكَرَهَا ثَلَاثًا ، وَفِي رِوَايَةٍ لُهُمَا لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا قَالَ مَالِي قَالَ لَا مَالَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحَلَّتْ مِنْ فَرْجِهَا ، وَإِنْ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعُدَ لَكَ وَلَهُمَا مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ تَسْمِيئُهُ بِعُؤَيْمِرِ الْعَجَلَانِيِّ . }

شرح

(بَابُ اللَّعَانِ) (الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ) عَنِ تَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ { أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا ، وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ } (فِيهِ) قَوَائِدُ :

(الْأُولَى) أَخْرَجَهُ الْأَيْمَنُ السَّيْتِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ ، وَفِي رِوَايَةٍ مُبِينَةٍ (وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِأَمِّهِ) وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ وَالتَّسَائِي ، وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ أَوْ بِالْأَمِّ ، وَوَافِقُهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، وَقَالَ حَسْبُكَ بِمَالِكٍ حِفْظًا وَإِنْقَاتًا ، وَقَدْ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَيْمَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ إِنَّ مَالِكًا أَثَبَّتْ فِي تَافِعِ ، وَابْنِ شَهَابٍ مِنْ غَيْرِهِ ثُمَّ ذَكَرَتْ أَنَّهَا مَحْفُوظَةٌ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فَإِنَّ فِيهِ { فَكَانَ الْوَلَدُ يُدْعَى لِأَمِّهِ } وَحَكَى ابْنُ الْعَرَبِيِّ انْفِرَادَ مَالِكٍ بِذَلِكَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ ، وَأُورِدَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْحَدِيثَ مِنَ الْمُوْطَأِ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى الْأَنْدَلِسِيِّ بَلْفِظٍ وَانْتَقَلَ مِنْ وَلَدِهَا قَالَ : وَأَكْثَرُهُمْ يَقُولُونَ وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ قَالَ : وَرُبَّمَا لَمْ يَذْكَرْ بَعْضُهُمْ فِيهِ (انْتَفَى ، وَلَا انْتَقَلَ) ثُمَّ رَوَاهُ كَذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنِ مَالِكٍ ثُمَّ قَالَ : وَقَالَ قَوْمٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ مَالِكٍ أَنَّ الرَّجُلَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ ، وَلَيْسَ هَذَا فِي الْمُوْطَأِ ، وَلَا نَعْرِفُهُ مِنْ مَذْهَبِهِ ثُمَّ رَوَاهُ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ مُهَجَّجٍ خَالَ مُسَدِّدٍ ، وَيَحْيَى بْنِ أَبِي زَائِدَةَ ، وَالْحَسَنَ بْنَ سَوَّارٍ ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ مَالِكٍ ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ مِنْ طَرِيقِ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ تَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ بَلْفِظِ { لَاعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ رَجُلٍ مِنْ الْأَنْصَارِ وَامْرَأَتِهِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا } ، وَفِي لَفْظِ اللَّعَانِ { فَرَّقَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ قَذَفَهَا ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ

جُوْبِرَةَ عَنِ تَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ { أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَدَفَ امْرَأَتَهُ فَأَخْلَفَهُمَا
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا } ، وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ ، وَأَبُو دَاوُدَ ،
وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ بَلْفِظٍ { فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَحْوَى بَنِي عَجْلَانَ ، وَقَالَ اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ
فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ رَادَ الْبُخَارِيُّ قَابِيًا فَقَالَ اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ
مِنْكُمَا تَائِبٌ قَابِيًا فَقَالَ اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ قَابِيًا فَفَرَّقَ
بَيْنَهُمَا } ، وَلَفِظُ أَبِي دَاوُدَ { يُرَدِّدُهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ } ، وَلَفِظُ النَّسَائِيِّ { قَالَهَا
ثَلَاثًا } ، وَفِي لَفِظٍ لَهُمْ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ { لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا قَالَ مَالِي قَالَ لَا
مَالَ لَكَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحَلَّتْ مِنْ فَرْجِهَا ، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ
عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ } .

(النَّبِيُّ) قَوْلُهُ (إِنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ) قَدْ عَرَفْتُ أَنَّ . فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ
مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا أَنَّهُ مِنْ بَنِي الْعَجْلَانَ ، وَبَنُو الْعَجْلَانَ مِنْ بَلْيٍ .
وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْأَنْصَارِ بِالْحَلِيفِ ، وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي النُّسَخَةِ الْكُبْرَى
أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ هُوَ عُؤَيْمِرُ الْعَجْلَانِيُّ فَقَالَ : وَلَهُمَا أَيُّ لِلشَّيْخَيْنِ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ
بْنِ سَعْدٍ تَسْمِيئُهُ بِعُؤَيْمِرِ الْعَجْلَانِيِّ ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ إِنَّهُ عُؤَيْمِرٌ . وَكَذَا
قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْفُرْطُبِيُّ فِي قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَوَّلُ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ
فُلَانٌ ابْنُ فُلَانٍ هُوَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ عُؤَيْمِرُ الْعَجْلَانِيُّ فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ جَزَمَ الشَّيْخُ ،
وَقَبْلَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ ، وَالْفُرْطُبِيُّ بِذَلِكَ مَعَ أَنَّ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ
عَبَّاسٍ أَنَّهُ هَلَالَ بْنُ أُمَيَّةَ ، وَكَذَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ (قُلْتَ)
كَلَامُهُمْ فِي تَفْسِيرِ الْمُتَّبِعِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ . وَلَمَّا قَالَ ابْنُ عُمَرَ فِي
الرِّوَايَاتِ فِي الصَّحِيحَيْنِ فَرَّقَ بَيْنَ أَحْوَى بَنِي عَجْلَانَ تَعَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّهُ أَرَادَ
عُؤَيْمِرًا الْعَجْلَانِيَّ لَا هَلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ ، وَإِنْ كَانَ الْأَخْرَجِيُّ لَاعَنَ عَلِيَّ أَنْ بَعْضَ
النَّاسِ قَدْ أَنْكَرَ مُلَاعَنَةَ هَلَالَ بْنِ أُمَيَّةَ بِالْكَلْبِيَّةِ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ قَالَ
النَّاسُ هُوَ وَهُمْ مِنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ ، وَعَلَيْهِ دَارُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِذَلِكَ ،
وَحَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ : وَقَدْ رَوَاهُ الْقَاسِمُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا رَوَاهُ النَّاسُ قَبِيْنِ
فِيهِ الصَّوَابِ . وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْفُرْطُبِيُّ ، وَقَدْ أَنْكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَخُو الْمُهَلَّبِ
فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ هَلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ ، وَقَالَ هُوَ خَطِيءٌ ، وَالصَّحِيحُ عُؤَيْمِرٌ ، وَنَحْوًا
مِنْهُ قَالَ الطَّبْرِيُّ . وَقَالَ إِنَّمَا هُوَ عُؤَيْمِرٌ ، وَهُوَ الَّذِي قَدَفَهَا بِشَرِيكَ ابْنِ سَحْمَاءَ
، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَكَذَلِكَ حُكِيَ فِي تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ فِي الْمُلَاعِنِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ
عُؤَيْمِرٌ ، وَهَلَالَ بْنُ أُمَيَّةَ ، وَعَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ . وَحُكِيَ عَنِ الْوَاحِدِيِّ أَنَّهُ قَالَ أَظْهَرَ
هَذِهِ الْأَقْوَالِ أَنَّهُ عُؤَيْمِرٌ لِكَثْرَةِ الْأَحَادِيثِ ، وَكُنْتُ أَنْكَرْتُ عَلَى النَّوَوِيِّ حِكَايَةَ
الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ لِلجَزْمِ بِأَنَّ هَلَالَ لَاعَنَ أَيْضًا كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الصَّحِيحَيْنِ ، وَكَتَبْتُ
ذَلِكَ فِي الْمُتَّبِعَاتِ قَبْلَ أَنْ أَرَى هَذَا الْإِنْكَارَ لَكِنْ فِي حِكَايَةِ قَوْلِ يَأْتُهُ عَاصِمُ بْنُ
عَدِيٍّ يَطْرُقُ فَلَمْ يَصِحَّ أَنْ عَاصِمًا لَاعَنَ رَوْجَتَهُ بَلْ لَمْ تَعْفَ عَلَى ذَلِكَ فِي شَيْءٍ
مِنَ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ . وَقَدْ أَنْكَرَ وَالِدِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ التَّرْمِذِيِّ عَلَى
ابْنِ الْعَرَبِيِّ قَوْلَهُ إِنَّ هِشَامَ بْنَ حَسَّانَ دَارَ عَلَيْهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَقَالَ قَدْ
تَابَعَهُ عَلَيْهِ عَبَّادُ بْنُ مَنْصُورٍ فَرَوَاهُ عَرَفُ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ { جَاءَ هَلَالَ
بْنَ أُمَيَّةَ وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَجَاءَ مِنْ أَرْضِهِ عِشَاءً فَوَجَدَ
عِنْدَ أَهْلِهِ رَجُلًا فَرَأَى بَعْيِيهِ ، وَسَمِعَ بِأُذُنَيْهِ فَلَمْ يَهْجُهُ حَتَّى أَصْبَحَ ثُمَّ عَدَا عَلَى

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ نُزُولَ آيَةِ وَقِصَّةَ اللَّعَانِ { رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ أَمَا عَبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ أَطْوَلَ مِنْهُ قَالَ ثَنَا عَبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَتَابَعَهُمَا أَيْضًا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَاهُ ابْنُ مَرْذُوقٍ فِي تَفْسِيرِهِ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ قَالَ : وَقَوْلُهُ ، وَقَدْ رَوَاهُ الْقَاسِمُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا رَوَاهُ النَّاسُ يُوهِمُ أَنَّ الْقَاسِمَ سَمَّى الْمَلَاعِينَ عُؤَيْمِرًا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، وَالَّذِي فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ أَبْهَمُهُ لَمْ يُسَمَّ عُؤَيْمِرًا ، وَلَا هِلَالًا ، وَإِنَّمَا قَالَ قَاتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ أَيُّ مِنْ قَوْمِ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ . وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ لِعُؤَيْمِرٍ قَالَ النَّسَائِيُّ فِي رِوَايَةِ الْقَاسِمِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لَاعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْعَجْلَانِيِّ ، وَامْرَأَتِهِ وَالْعَجْلَانِيُّ هُوَ عُؤَيْمِرٌ كَمَا تَبَيَّنَتْ مُسَمًّى مَنْسُوبًا مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ فِي الصَّحِيحَيْنِ ثُمَّ ذَكَرَ وَالِدِي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُمَا قَصِيَّتَانِ قَالَ : وَقَدْ وَقَعَ التَّبْصِيحُ بِذَلِكَ فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ { كُنَّا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ قَالَ رَجُلٌ لِيُوَّانَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَإِنْ قَتَلَهُ قَتَلْتُمُوهُ ، وَإِنْ تَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ ، وَلَا ذَكَرْتُمْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ اللَّعَانِ ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ فَقَدَفَ امْرَأَتَهُ فَلَاعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا { الْحَدِيثَ قَالَ وَالِدِي ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ رَوَاهُ ابْنُ مَرْذُوقٍ فِي تَفْسِيرِهِ قَالَ فَقَدْ بَيَّنَّ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّ الَّذِي سَأَلَ أَوَّلًا غَيْرُ الَّذِي قَدَفَ ثَانِيًا ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ قَبْلَ أَنْ يُلَاعِنَ الثَّانِي ، وَهَذَا وَاضِحٌ جَلِيٌّ (قُلْتُ) لَيْسَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ وَفُوعُ اللَّعَانِ مَرَّتَيْنِ ، وَهُوَ الَّذِي فِيهِ الْكَلَامُ ، وَإِنْ كَانَ كَلَامُ الْأَكْثَرَيْنِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَهُوَ مُقْتَضَى صِحَّةِ الرَّوَايَتَيْنِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْخَطِيبُ فِي مُبْهَمَاتِهِ أَنَّ الْمَلَاعِينَ فِي حَدِيثِ سَهْلِ هُوَ عُؤَيْمِرُ بْنُ سَهْلِ الْخَارِثِ الْعَجْلَانِيُّ ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ هُوَ هِلَالُ بْنُ أُمَيَّةَ ، وَلَمْ يُبَيَّنْ الْمُتَّهَمُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ، وَهُوَ عُؤَيْمِرٌ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ مِنْ أَنَّ عُؤَيْمِرًا هُوَ ابْنُ الْخَارِثِ بِنْتِغِي النَّظِيرِ فِيهِ فَإِنَّ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ تَسْمِيَتَهُ عُؤَيْمِرَ بْنَ أَشْقَرِ الْعَجْلَانِيِّ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِيعَابِ عُؤَيْمِرُ بْنُ أَبِيضِ الْعَجْلَانِيُّ الْأَنْصَارِيُّ صَاحِبُ اللَّعَانِ ، وَذَكَرَ قَبْلَ ذَلِكَ عُؤَيْمِرَ بْنَ الْأَشْقَرِ بْنَ عَوْفِ الْأَنْصَارِيِّ قِيلَ إِنَّهُ مِنْ بَنِي مَازِنَ شَهِدَ بَدْرًا يُعَدُّ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ الْمَلَاعِرِيُّ فَحَصَلَ فِي اسْمِ وَالِدِ عُؤَيْمِرِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالِ الْخَارِثِ أَشْقَرُ لَيْبِضُ ، وَالْأَوْسَطُ هُوَ الْأَوْلَى لِوُجُودِ الرَّوَايَةِ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ كَمَا ذَكَرْتَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَالَ ابْنُ طَاهِرٍ فِي مُبْهَمَاتِهِ اسْمُ امْرَأَةِ هِلَالِ الْمَقْدُوفَةِ حَوْلَهُ بِنْتُ عَاصِمٍ لَهَا ذِكْرٌ ، وَلَيْسَتْ لَهَا رِوَايَةٌ .

(الرَّابِعَةُ) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي نُزُولِ آيَةِ اللَّعَانِ هَلْ هُوَ يَسَبُّ عُؤَيْمِرَ الْعَجْلَانِيَّ أَمْ يَسَبُّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِسَبِّ عُؤَيْمِرِ الْعَجْلَانِيِّ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُؤَيْمِرٍ قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ ، وَفِي صَاحِبَيْكَ ، وَقَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ بِسَبِّ نُزُولِهَا قِصَّةَ هِلَالِ ، وَكَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ فِي الْحَاوِي قَالَ الْأَكْثَرُونَ قِصَّةَ هِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ أَسْبَقُ مِنْ قِصَّةِ الْعَجْلَانِيِّ قَالَ : وَالْبَقْلُ فِيهِمَا مُشْتَبَهُ مُخْتَلِفٌ ، وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي الشَّامِلِ قِصَّةُ هِلَالِ تُبَيَّنُّ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِيهِ أَوَّلًا قَالَ . وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِعُؤَيْمِرٍ إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ ، وَفِي صَاحِبَيْكَ فَمَعْنَاهُ مَا

تَرَلَّ فِي قِصَّةِ هَلَالٍ لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمٌ عَامٌّ لِجَمِيعِ النَّاسِ قَالَ النَّوَوِيُّ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا تَرَلَّتْ فِيهِمَا جَمِيعًا فَلَعَلَّهُمَا سَيَالًا فِي وَفَّتَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ فَتَرَلَّتْ الْآيَةُ فِيهِمَا ، وَسَبَقَ هَلَالٌ بِاللَّعَانِ فَيَصْدُقُ أَنَّهَا تَرَلَّتْ فِي دَا وَدَاكَ ، وَأَنَّ هَلَالًا أَوَّلُ مَنْ لَاعَنَ انْتَهَى . وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ الْحَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فَقَالَ لَعَلَّهُمَا اتَّفَقَا كَوْتَهُمَا مَعًا فِي وَفَّتٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي مِيقَاتَيْنِ ، وَتَرَلَّتْ آيَةُ اللَّعَانِ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، وَرَوَيْتَنَا عَنْ جَابِرٍ قَالَ مَا تَرَلَّتْ آيَةُ اللَّعَانِ إِلَّا لِكثْرَةِ السُّؤَالِ ، وَكَذَا قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْفَرُطِيُّ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْقَضِيَّتَانِ مُتَقَارِبَتَيْنِ الزَّمَانِ فَتَرَلَّتْ بِسَبَبِهِمَا مَعًا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ أَنْزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّتَيْنِ أَيْ كَثَّرَ نَزْلُهَا عَلَيْهِ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي سُورَةِ الْفَاتِحَةِ إِنَّهَا تَرَلَّتْ بِمَكَّةَ ، وَتَكَرَّرَ نَزْلُهَا بِالْمَدِينَةِ قَالَ : وَهَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتُ ، وَإِنْ بَعْدَتْ فَهِيَ أَوْلَى مِنْ أَنْ يَطْرُقَ الْوَهْمُ لِلرُّوَاةِ الْأَيْمَةِ الْحَفَاطِ انْتَهَى . وَحَكَى الْفَرُطِيُّ عَنْ الْبُخَارِيِّ أَنَّ نَزْلَهَا بِسَبَبِ هَلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ

فائدة ألفاظ اللعان

(الْخَامِسَةُ) اللَّعَانُ هُوَ الْكَلِمَاتُ الْمَعْرُوفَةُ الَّتِي يُلْفَنُهَا الرَّوْحُ وَالرَّوْجَةُ عِنْدَ قَدْفِهِ إِيَّاهَا ، وَهِيَ قَوْلُ الرَّوْحِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنِّي لِمِنْ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ مِنَ الزَّنَا وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَقَوْلُ الرَّوْجَةِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لِمِنْ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنَا وَالْخَامِسَةُ أَنَّ عَصَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ التَّنْزِيلُ ، وَسُمِّيَ لِعَانًا لِقَوْلِ الرَّوْحِ ، وَعَلَى لَعْنَةِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ قَالَ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَصْحَابِنَا وَعَبْرِهِمْ ، وَاخْتِيرَ لَفْظُ اللَّعْنِ عَلَى لَفْظِ الْعَصَبِ ، وَإِنْ كَانَا مَوْجُودَيْنِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، وَفِي صُورَةِ اللَّعَانِ لِأَنَّ لَفْظَ اللَّعْنَةِ مُتَقَدِّمٌ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، وَلِأَنَّ جَانِبَ الرَّجُلِ فِيهِ أَقْوَى مِنْ جَانِبِهَا لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِاللَّعَانِ دُونَهَا ، وَلِأَنَّهُ قَدْ يَنْفَكُ لِعَانُهُ عَنِ لِعَانِهَا ، وَلَا يَنْعَكِسُ ، وَقِيلَ سُمِّيَ لِعَانًا مِنْ اللَّعْنِ ، وَهُوَ الطَّرْدُ وَالْإِنْعَادُ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَنْعَدُ عَنْ صَاحِبِهِ ، وَيَحْرُمُ التَّكَاخُ بَيْنَهُمَا عَلَى التَّأْيِيدِ بِخِلَافِ الْمُطْلَقِ وَعَبْرِهِ ، وَاللَّعَانُ عِنْدَ جُمْهُورِ أَصْحَابِنَا يَمِينٌ ، وَقِيلَ شَهَادَةٌ ، وَقِيلَ يَمِينٌ فِيهَا شَيْبُ شَهَادَةٍ ، وَقِيلَ عَكْسُهُ قَالَ الْعُلَمَاءُ ، وَلَيْسَ مِنْهُ الْإِيمَانُ شَيْءٌ مُتَعَدِّدٌ إِلَّا اللَّعَانُ ، وَالْقِسَامَةُ ، وَلَا يَمِينٌ فِي جَانِبِ الْمُدَّعِي إِلَّا فِيهِمَا قَالَ الْعُلَمَاءُ ، وَجُوزَ لِلَّعَانِ لِحِفْظِ الْأَنْسَابِ وَدَفْعِ الْمَعْرَةِ عَنِ الْأَرْوَاجِ ، وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى **صِحَّةِ اللَّعَانِ** فِي الْجُمْلَةِ قَالُوا وَكَانَتْ قِصَّةُ اللَّعَانِ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ تِسْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ ، وَمِمَّنْ نَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ .

فائدة لعان الحامل لنفي الحمل

(السَّادِسَةُ) تَبَيَّنَ بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، وَهُوَ فِي الصَّحِيحِ ، وَكَانَتْ حَامِلًا أَنْ قَوْلُهُ هُنَا (وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا) أَرَادَ بِهِ الْحَمْلَ الَّذِي لَمْ تَصْعَهُ ذَلِكَ الْوَقْتُ ، وَيُؤَافِقُهُ أَيْضًا مَا رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ

جَعَفَرَ } قَالَ حَصْرَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ لَاعَنَ بَيْنَ عُومِرِ الْعَجْلَانِيِّ وَأَمْرَاتِهِ ، وَأَنْكَرَ حَمَلَهَا الَّذِي فِي بَطْنِهَا ، وَقَالَ هُوَ لِابْنِ سَحْمَاءَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَاتِ امْرَأَتِكَ فَقَدْ أَنْزَلَ الْقُرْآنُ فِيكُمَا فَلَاعَنَ بَيْنَهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ عَلَى الْمُنْبَرِ { ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ **لِعَانَ الْحَامِلِ لِتَفْيِ الْحَمْلِ** ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ ، وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْمَاجِشُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ لِعَانَ الْحَامِلِ لِتَفْيِ الْحَمْلِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ لِدَفْعِ الْعُقُوبَةِ عِنْدَ الْقَذْفِ فَإِنْ كَانَتْ مَعَ ذَلِكَ حَامِلًا لَمْ يَنْتَفِ الْحَمْلُ قَالَ الْحَنَابِلَةُ إِلَّا أَنْ يَصِفَ زَنًا يَلْزُمُ مِنْهُ تَفْيُهُ كَمَا **أَدَّعَى زَنَاهَا فِي طَهْرِ لَمْ يُصْنَفَ فِيهِ ، وَاعْتَزَلَهَا حَتَّى طَهَرَ حَمَلَهَا ثُمَّ لَاعَنَهَا لِذَلِكَ ثُمَّ وَصَعْتَهُ لِمُدَّةِ** **الإِمْكَانِ مِنْ دَعْوَاهُ** فَإِنَّهُ يَنْتَفِي عَنهُ ، وَاعْتَلَّ هُوَ لِأَنَّ فِي إِنْكَارِ تَفْيِ الْحَمْلِ بِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ ، وَأَجَابُوا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَرَفَ وَجُودَ الْحَمْلِ بِالْوَحْيِ ، وَفِيهِ تَطَرُّ لَأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا يُرْتَّبُ الْأَحْكَامُ عَلَى الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ يُشَارِكَهُ فِيهَا الْحُكَّامُ بَعْدَهُ ، وَقَدْ رُتِبَ عَلَيَّ الْحَمْلُ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ كَابِلِ الدِّيَةِ إِذْ قَالَ فِيهَا { النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا } ، وَطَلَّاقِ الْحَامِلِ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لِيُطَلِّقَهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا } ، وَتَأْخِيرِ رَجْمِ الْحَامِلِ فِي تَطَايُرِ عَدِيدَةٍ كَابْجَابِ النَّفَقَةِ ، وَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ ، وَالتَّهْيِ عَنْ وَطْئِهَا فِي السَّبْيِ .

(**السَّابِعَةُ**) فِيهِ أَنْ تَفْيَ الْوَلَدِ سَبَبٌ لِلْعَانَ ، وَقَدْ ذَكَرَ الْفُقَهَاءُ مِنْ أَصْحَابِنَا وَعَبْرِهِمْ أَنَّ **لِلْعَانَ سَبَبَيْنِ** (أَحَدُهُمَا) قَذْفُ الرَّوْجَةِ بِالرَّزَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدٌ ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى { وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ } الْآيَةُ ، وَ (الثَّانِي) تَفْيُ الْوَلَدِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْصَمَّ إِلَيْهِ قَذْفٌ ، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي الرَّوَايَاتِ الْمَشْهُورَةِ ذِكْرُ قَذْفٍ لَكِنْ قَدْ ذُكِرَ فِي بَعْضِ الرَّوَايَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَهُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فائدة لا تقع الفرقة بمجرد اللعان

(**الثَّامِنَةُ**) أُسْتَدِلَّ بِقَوْلِهِ فَقَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا عَلَى أَنَّهُ **لَا تَقَعُ الْفُرْقَةُ بِمَجَرَّدِ اللَّعَانِ** بَلْ يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى تَفْرِيقِ الْحَاكِمِ بَيْنَهُمَا ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنَفِيَّةِ ، وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، وَقَالَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي صَفْرَةَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي هَذَا التَّفْرِيقِ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ هُوَ طَلِيقَةٌ بَائِتَةٌ فَلَوْ كَذَّبَ نَفْسَهُ بَعْدَ ذَلِكَ جَارَ لَهُ نِكَاحُهَا ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ هُوَ تَحْرِيمٌ مُؤَبَّدٌ ، وَالَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ حُضُولُ الْفُرْقَةِ بِمَجَرَّدِ اللَّعَانِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى تَفْرِيقِ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَرُقْرُقٌ ثُمَّ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ تَحْضِيلُ الْفُرْقَةِ بِتَمَامِ لِعَانِهِ هُوَ وَإِنْ لَمْ تَلْتَمِعْ هِيَ ، وَقَالَ أَحْمَدُ لَا يَحْضُلُ ذَلِكَ إِلَّا بِتَمَامِ لِعَانِهِمَا مَعًا ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ ، وَبِهِ قَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ قَالُوا : وَهِيَ فُرْقَةٌ فَيَسُخُّ وَحُرْمَةٌ مُؤَبَّدَةٌ ، وَأَجَابَ الْجُمْهُورُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَاهُ إِنْشَاءُ الْفُرْقَةِ بَيْنَهُمَا بَلْ إِطْهَارَ ذَلِكَ ، وَبَيَانَ حُكْمِ الشَّرْعِ فِيهِ ، وَبَدُلَ لِذَلِكَ قَوْلُهُ

عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا } ، وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَعَبْرَهُمَا
كَمَا تَقَدَّمَ قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (لَا
سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا) رَاجِعًا إِلَى الْمَالِ ، وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ سَهْلِ ، وَهُوَ فِي صَحِيحِ
مُسْلِمٍ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { دَلِكُمْ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتْلَاعَيْنِ }
قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ أَحْبَرَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِقَوْلِهِ دَلِكُمْ عَنْ قَوْلِهِ لَا
سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا ، وَقَالَ كَذَا حُكْمُ كُلِّ مُتْلَاعَيْنِ فَإِنْ كَانَ الْفِرَاقُ لَا يَكُونُ إِلَّا
بِحُكْمٍ فَقَدْ نُقِدَ الْحُكْمُ فِيهِ مِنَ الْحَاكِمِ الْأَعْظَمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ
دَلِكُمْ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتْلَاعَيْنِ ، وَلَوْ أَسَارَ إِلَى الطَّلَاقِ لَتَرَوَّجَهَا بَعْدَ رَوْجِ
بِحُكْمِ الْفُرْزَانِ ، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَعَبْرُهُ مِنْ طَرِيقِ عَبَّادِ بْنِ مَنصُورٍ عَنْ عِكْرِمَةَ
عَنْ أَبِي عَبَّاسِ الْحَدِيثِ ، وَفِيهِ ، وَقَضَى أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنْ لَا يَبْتَ لَهَا عَلَيْهِ ، وَلَا فُوتَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا مُتَفَرِّقَانِ مِنْ عَيْرِ طَلَاقٍ ، وَلَا
مُتَوَفَى عَنْهَا ، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ أَيضًا مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي حَدِيثِ
الْمُتْلَاعَيْنِ قَالَ فَمَصَّتْ السُّنَّةُ بَعْدُ فِي الْمُتْلَاعَيْنِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ لَا
يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا ، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ وَابِنِ مَسْعُودٍ قَالَ مَصَّتْ **السُّنَّةُ فِي الْمُتْلَاعَيْنِ**
أَنْ لَا يَجْتَمِعَا أَبَدًا ، وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا ،
وَالْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْجُمْهُورِ قَرِيبُ الْمُدْرِكِ مِنْ
الْخِلَافِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ فِي اسْتِحْقَاقِ الْقَاتِلِ السَّلْبِ ، وَفِي إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ هُوَ يَقِفُ
كُلًّا مِنْهُمَا عَلَى إِذْنِ الْإِمَامِ ، وَيُجْعَلُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا
لَهُ عَلَيْهِ بَيْنُهُ فَلَهُ سَلْبُهُ } تَنْفِيلًا ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { مَنْ أَحْيَا أَرْضًا
مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ } إِدَّتَا حُكْمِيًّا يُحْتَاجُ مَعَهُ فِي كُلِّ وَفَتْ إِلَى إِذْنِ خَلِيفَةِ ذَلِكَ الْوَقْتِ
كَمَا أَذِنَ هُوَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ كَمَا جُعِلَ تَفْرِيقُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هُنَا بَيْنَ
الْمُتْلَاعَيْنِ بِطَرِيقِ الْحُكْمِ وَالْقَضَاءِ حَتَّى يُحْتَاجَ فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ إِلَى تَفْرِيقِ
الْقَاضِي ، وَالْجُمْهُورُ يَجْعَلُونَ ذَلِكَ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ بَيِّنَاتًا لِلشَّرْعِ الْعَامِّ
الْمُطَرَّدِ سِوَاءَ قَالَهُ الْإِمَامُ أَمْ لَمْ يَقُلْهُ ، وَلَقَدْ أَبْعَدَ عُثْمَانُ النَّبِيَّ فِي قَوْلِهِ لَا أَثَرَ
لِللِّعَانِ فِي الْفُرْقَةِ ، وَلَا يَحْضُلُ بِهِ فِرَاقٌ أَصْلًا ، وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ مُضْعَبُ بْنُ
الرَّبِيعِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ الْمُتْلَاعَيْنِ ، وَحَكَاهُ الطَّبْرِيُّ
عَنْ جَابِرِ بْنِ رَبِيعٍ ، وَيُقَابِلُهُ فِي الْبُعْدِ قَوْلُ أَبِي عُيَيْدَةَ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ أَنَّهَا
تَحْرُمُ عَلَيْهِ بِنَفْسِ الْقَدْفِ بَعِيرِ لِعَانَ .

(**التَّاسِعَةُ**) تَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ أَبِي حَنِيمَةَ فِي تَارِيخِهِ قَالَ يُسْتَلْ بِحَيِّ بْنِ
مَعِينٍ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْبَةَ أَيُّ الرَّهْرِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ أَخْطَا لَيْسَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ،
وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ لَمْ يُتَابِعْ ابْنُ عُيَيْبَةَ أَحَدٌ عَلَى أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُتْلَاعَيْنِ
قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فَإِنْ صَحَّ هَذَا ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ وَهُمْ قَالُوا أَنَّهُ يُجْمَلُ كَلَامُ ابْنِ
مَعِينٍ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَهْلِ فَإِنَّهُ صَحَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ مَعِينٍ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُمَا أَيُّ
مُطْلَقًا ، وَهُوَ خَطَأٌ ثُمَّ قَالَ : وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ لَيْسَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ اللَّعَانَ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَإِنْ كَانَ أَرَادَ هَذَا فَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ
أَهْلِ الْعِلْمِ .

فائدة ميراث الملاعن

(الْعَاشِرَةُ) قَوْلُهُ (وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِالْمَرْأَةِ) أُخْتِيفَ فِي الْمُرَادِ بِهِ فَقِيلَ مَعْنَاهُ تَعَى عَنْهُ نَسَبَ الْأَبِ ، وَأَبْقَى عَلَيْهِ الْأُمَّ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا لِأَنَّهُ قَدْ يُتَحَيَّلُ مِنْ ائْتِقَاءِ نَسَبِ الْأَبِ ائْتِقَاءُ نَسَبِ الْأُمِّ أَيْضًا ، وَقِيلَ جَعَلَهَا لَهُ أَبًا وَأُمًّا ، وَبِالْأَوَّلِ قَالَ الْأَكْثَرُونَ فَلَمْ يُورَثُوا الْأُمَّ مِنْهُ إِلَّا مَا كَانَتْ تَرْتُهُ مِنْهُ لَوْ كَانَ لَهُ أَبٌ ، وَهُوَ السُّدُسُ فِي جَالَةِ ، وَالثَّلْثُ فِي أُخْرَى ، وَوَرَّثُوا إِخْوَتَهُ لِأُمِّهِ مِنْهُ لِلْوَاحِدِ مِنْهُمْ السُّدُسُ ، وَلَا كَثْرَ مِنْ ذَلِكَ الثَّلْثُ ، وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، وَهُوَ فِي الصَّحِيحِ ثُمَّ حَرَّتِ السُّنَّةُ أَنْ يَرْتَهَا ، وَبَرَّتَ مِنْهُ مَا قَرَضَ اللَّهُ لَهَا ، وَالِدَاهُ بُونَ إِلَى الْقَوْلِ الثَّانِي ائْتِقُوا فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ : (أَحَدُهَا) أَنْ أُمَّهُ تَحُورُ جَمِيعَ مِيرَاثِهِ فَإِنَّهَا عَصَبَةٌ ، وَبِمَنْزِلَةِ أَبِيهِ حُكْمِي ذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَوَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ ، وَطَائِفَةٍ ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ . (الثَّانِي) أَنْ عَصَبَتُهُ عَصَبَةُ أُمِّهِ قَالَ جَمَاعَةٌ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، وَاخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ ، وَرُويَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ وَعَطَاءٍ . (الثَّلَاثُ) أَنْ مِيرَاثَهُ لِأُمِّهِ ، وَإِخْوَتِهِ بِالْقَرَضِ وَالرَّدِّ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَرِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ أَيْضًا قَالَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذُو قَرَضٍ يَحَالُ فَعَصَبَتُهُ عَصَبَةُ أُمِّهِ ، وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ صَادِرَةٌ عَنْ مَنْ يُورَثُ ذَوِي الْأَرْحَامِ ، وَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ ، وَالْجُمْهُورِ .

فائدة لفظة أحد لا تستعمل إلا في النفي

(الْحَادِيَةَ عَشْرَ) قَوْلُهُ { وَقَالَ : وَاللَّهِ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمْ كَاذِبٌ فَهَلْ مِنْكُمْ تَائِبٌ { قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ قَالَ هَذَا الْكَلَامَ بَعْدَ فَرَاغِهِمَا مِنَ اللَّعَانِ ، وَالْمُرَادُ بَيَانُ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْكَاذِبَ التَّوْبَةُ قَالَ : وَقَالَ الدَّوْدِيُّ إِنَّمَا قَالَهُ قَبْلَ اللَّعَانِ تَحْذِيرًا لَهُمَا مِنْهُ قَالَ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ وَأَوْلَى بِسِيَاقِ الْكَلَامِ ، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ مِنَ النَّحَاةِ إِنَّ لَفْظَةَ أَحَدٍ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّفْيِ ، وَعَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْوَصْفِ ، وَلَا تَقَعُ مَوْقِعَ وَاحِدٍ ، وَقَدْ وَقَعَتْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي غَيْرِ وَصْفٍ وَلَا نَفْيٍ ، وَوَقَعَتْ مَوْقِعَ وَاحِدٍ ، وَقَدْ أَحَارَهُ الْمُبَرِّدُ ، وَبُؤْيُودُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى { فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ } قَالَ النَّوَوِيُّ ، وَفِيهِ أَنَّ الْجُصَمِينَ الْمُتَكَادِبِينَ لَا يُعَاقَبُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، وَإِنْ عَلِمْنَا كَذِبَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْإِبْهَامِ

فائدة لا كفارة في اليمين الغموس

وَاسْتَدَلَّ بِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ لِمَذْهَبِهِ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ فِي الْيَمِينِ الْغَمُوسِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ أَحَدُكُمْ كَاذِبٌ ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ كَفَّارَةَ ، وَلَوْ وَجِبَتْ لَبَيَّنَّا لِأَنَّهُ وَقِفْتُ الْبَيَانَ (قُلْتُ) وَجَوَابُ الْجُمْهُورِ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يُعَيَّنِ الْحَانِثُ حَتَّى يَأْمُرَهُ بِالْكَفَّارَةِ ، وَأَمَّا فِي الْبَاطِنِ فَقَدْ حَصَلَ الْبَيَانُ بِأَنَّهُ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فائدة ثبوت مهر الملائنة المدخول بها

(الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ) (فَأَيُّ) أَيُّ أَبِي كُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَعْتَرَفَ بِالْكَذِبِ ، وَظَاهِرُ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ هَذِهِ يُوَافِقُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ الدَّائِدِيِّ فَإِنَّ فِيهَا بَعْدَ حِكَايَةِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَهُمَا هَذَا الْكَلَامَ ثَلَاثًا ، وَإِبَائِهِمَا (فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا) .

(الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ) قَوْلُهُ (مَالِي) أَيُّ طَلَبَ الْمَهْرَ الَّذِي أَصَدَقَهَا إِيَّاهُ فَأَجَابَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهُ بِالْمَهْرِ سِوَاءُ صَدَقَ أَمْ كَذَبَ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَقَرَّ بِالذُّخُولِ ، وَاسْتَوْقَى مَا قُوبِلَ بِهِ ، وَهُوَ الْوَطْءُ ، وَلَوْ مَرَّةً ، وَإِنْ كَانَ كَذَبَ عَلَيْهَا فَهُوَ أَبْعَدُ لَهُ لِأَنَّهُ قَدْ ظَلَمَهَا فِي عِرْضِهَا فَكَيْفَ يَجْمَعُ إِلَى ذَلِكَ ظَلَمَهَا فِي مَالِهَا ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى **اسْتِفْرَارِ (الْمَهْرِ) بِالذُّخُولِ** ، وَعَلَى **ثُبُوتِ مَهْرِ الْمُلَاعِنَةِ الْمَدْخُولِ بِهَا** ، وَالْمَسْأَلَتَانِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِمَا ، وَفِيهِ أَنَّهَا لَوْ صَدَّقَتْهُ ، وَأَقْرَبَتْ بِالزَّوْجِ لَمْ يَسْقُطْ بِذَلِكَ مَهْرُهَا ، أَمَّا لَوْ تَلَاعَنَّا قَبْلَ **الذُّخُولِ بِهَا** فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا كَعِيرِهَا لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ مِنْ جِهَتِهِ ، وَحَكَاهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْفَرُطِيُّ عَنْ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِ ، وَحَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ عَنْ الْحَسَنِ وَقَتَادَةَ وَيَسْعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ وَمَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيَّ ، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ لَيْسَ هَذَا شَيْءٌ مِنْهُ لِأَنَّهُ فَسَخَ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْفَرُطِيُّ ، وَحَكَاهُ الْبَغْدَادِيُّونَ عَنْ الْمَذْهَبِ (قُلْتُ) وَهُوَ مُفْتَضَى إِطْلَاقِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي مُحْتَضَرِهِ سُقُوطَ جَمِيعِ الْمَهْرِ بِالْفَسْخِ قَبْلَ الْمَسِيَسِ قَالَ ابْنُ يُونُسَ : وَفِي كِتَابِ ابْنِ الْحَاجِبِ أَنَّ الْمُلَاعِنَةَ قَبْلَ الْبِنَاءِ لَا صَدَاقَ لَهَا ، وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْفَرُطِيُّ ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ عَلَيْهَا النِّصْفَ انْتَهَى . وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رِوَايَتَانِ فِي التَّنْصِيفِ وَالسُّقُوطِ ، وَقَالَ الْحَكَمُ وَحَمَّادُ وَأَبُو الزُّنَادِ لَهَا الصَّدَاقُ كُلُّهُ إِذْ لَيْسَ بِإِطْلَاقٍ .

حديث جاء رجل من بني فزارة إلى النبي صلى الله

متن

وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ { جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّ أُمَّرَأَتِي وَلَدَتْ غَلَامًا أَسْوَدَ . قَالَ هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ قَالَ نَعَمْ . قَالَ فَمَا أَلْوَأَتْهَا ؟ قَالَ حُمُرٌ ، قَالَ فِيهَا أَوْرُقٌ ؟ قَالَ إِنَّ فِيهَا لَوْزَقًا ، قَالَ أَتَى أَتَاهُ ذَلِكَ ؟ قَالَ عَسَى أَنْ يَكُونَ تَرَعَهُ عِرْقٌ ، قَالَ : وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ تَرَعَهُ عِرْقٌ زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ وَهُوَ حِينِيذٍ يُعَرَّضُ بِأَنْ يَنْفِيَهُ قَالَ : وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ قَالَ : وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ {

شرح

الْحَدِيثُ الثَّانِي (وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ { جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّ أُمَّرَأَتِي وَلَدَتْ غَلَامًا أَسْوَدَ قَالَ هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَمَا أَلْوَأَتْهَا ؟ قَالَ حُمُرٌ قَالَ هَلْ فِيهَا أَوْرُقٌ ؟ قَالَ إِنَّ فِيهَا لَوْزَقًا . قَالَ : أَتَى أَتَاهُ ذَلِكَ ؟ قَالَ عَسَى أَنْ يَكُونَ تَرَعَهُ عِرْقٌ قَالَ : وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ تَرَعَهُ عِرْقٌ : وَزَادَ فِي قَوَائِدُ :

(الْأُولَى) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَأَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ ، وَفِيهِ وَهُوَ حِينِيذٍ تَعَرَّضَ بِأَنْ يَنْفِيَهُ ، وَفِيهِ وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذَنْبٍ ، وَأَخْرَجَهُ التَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ ، وَفِي آخِرِهِ { فَمِنْ أَجْلِ قَصَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا لَا يَجُوزُ لِرَجُلٍ أَنْ يَنْفِيَهُ مِنْ وَلَدٍ وَوَلَدٍ عَلَى فِرَاشِهِ إِلَّا أَنْ يَرُغَمَ أَنَّهُ رَأَى قَاحِشَةَ { جَمَسَتْهُمْ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ ، وَهُوَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفِظٍ { إِنَّ أُمَّرَأَتِي وَلَدَتْ غَلَامًا أَسْوَدَ ، وَإِنِّي أَنْكَرْتَهُ ، وَفِيهِ وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ { لَفْظُ الْبُخَارِيِّ ، وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ مُسْلِمٌ هَذِهِ الزِّيَادَةَ ، وَلَمْ يَسُقْ أَبُو دَاوُدَ بَقِيَّةَ لَفْظِهِ ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ عُقَيْلِ بْنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ بَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْوُ مَا تَقَدَّمَ ، وَذَكَرَ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي الْعِلَلِ أَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ رَوَاهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ مُرْسَلًا قَالَ : وَقِيلَ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ ، وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَكَذَلِكَ قِيلَ عَنْ التَّابِلَتِيِّ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْهُمَا ، وَذَكَرَ الدَّارِقُطَنِيُّ أَيْضًا مِمَّنْ رَوَاهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَيْرَ مَنْ قَدَّمَ زِكْرَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ ، وَالتَّعْمَانِيُّ بْنُ رَاشِدٍ ثُمَّ ذَكَرَ رِوَايَةَ يُونُسَ ، وَقَالَ لَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ ، وَالْمَحْفُوظُ حَدِيثُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ .

(**التَّائِبَةُ**) قَوْلُهُ { جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي قَرَارَةَ } هُوَ يَفْتَحُ الْفَاءَ ، وَبِالزَّايِ ، وَبَعْدَ الْأَلْفِ رَاءٌ مُهْمَلَةٌ ، وَاسْمُهُ هَذَا الرَّجُلِ صَمُصَمٌ بِنُ قِتَادَةٍ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ بَشْكُوَالٍ ، وَابْنُ طَاهِرٍ قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ : وَامْرَأَتُهُ مِنْ بَنِي عَجَلٍ .

(**التَّالِئَةُ**) قَوْلُهُ { إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ عَلَامًا أَسْوَدَ } تَعْرِيبٌ بِنَفْيِهِ لِمُخَالَفَةِ لَوْنِهِ لِوَلَدِهِ [إِذْ] هُوَ كَانَ أَبْيَضَ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ يُعَرِّضُ بِأَنَّ بِنَفْيِهِ ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ تَصْرِيحٌ بِنَفْيِهِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، وَإِنِّي أَنْكَرْتَهُ فَمَعْنَاهُ اسْتَنْكَرْتُ بِقَلْبِي أَنْ يَكُونَ مِنِّي ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ نَفْيُهُ عَن نَفْسِهِ بِلَفْظِهِ ، وَفِيهِ أَنَّ **التَّعْرِيبَ بِنَفْيِ الْوَلَدِ** لَيْسَ تَفْيًا .

(**الرَّابِعَةُ**) أَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ **التَّعْرِيبَ بِالْقَدْفِ** لَيْسَ قَدْفًا ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ بِهِ الْحَدُّ ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَخْرَوْنَ ، وَذَهَبَ الْمَالِكِيُّ إِلَى وَجُوبِ الْحَدِّ بِالتَّعْرِيبِ إِذَا كَانَ مَفْهُومًا ، وَأَجَابَ عَنْهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْفَرُطِيُّ بِأَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَجِبْ بِهِ الْحَدُّ لِأَنَّهُ تَعْرِيبٌ لَطِيفٌ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْعَيْبَ ، وَكَانَ عَلَى جِهَةِ الشُّكْوَى أَوْ الْإِسْتِيفَاءِ ، وَقَالَ ابْنُ دَقِيقٍ الْعِيدِ بَعْدَ ذِكْرِهِ إِنَّ فِيهِ مَا يُسْتَعْرَبُ بِأَنَّ التَّعْرِيبَ بِنَفْيِ الْوَلَدِ لَا يُوجِبُ حَدًّا كَذَا قِيلَ ، وَفِيهِ تَطَرُّ لِانْتِفَاءِ الْحَدِّ أَوْ التَّعْرِيبِ عَنِ الْمُسْتَفْتَيْنِ .

(**الْحَامِسَةُ**) الْأَوْرُقُ هُوَ الَّذِي فِيهِ سَوَادٌ لَيْسَ بِخَالِكٍ بَلْ يَمِيلُ إِلَى الْعَبْرَةِ ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلرَّمَادِ أَوْرُقٌ ، وَلِلْحَمَامَةِ وَرْقَاءٌ ، وَالْجَمْعُ وَرُقٌ بِصَمِّ الْوَاوِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ كَأَحْمَرَ وَحُمْرٌ .

(**السَّادِسَةُ**) قَوْلُهُ (أَيْ) يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَتَشْدِيدِ التُّونِ أَيْ مِمَّنْ أَتَاهُ هَذَا اللَّوْنُ مَعَ مُخَالَفَتِهِ لِلْوَنِ أَبْوَيْهِ ، وَالْمُرَادُ بِالْعِرْقِ هُنَا الْأَصْلُ مِنَ النَّسَبِ تَشْبِيهًا بِعِرْقِ الشَّجَرَةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ فَلَانُ مُعَرَّقٌ فِي النَّسَبِ وَالْحَسَبِ ، وَفِي اللَّوْمِ وَالْكَرَمِ ، وَمَعْنَى تَرَعَهُ أَشْبَهَهُ وَاجْتَدَبَهُ إِلَيْهِ وَأَظْهَرَ لَوْنَهُ عَلَيْهِ ، وَأَصْلُ التَّرَعِ الْجَدْبُ ، فَكَأَنَّهُ جَدَبَهُ إِلَيْهِ لِسَبَبِهِ يُقَالُ مِنْهُ تَرَعٌ الْوَلَدُ لِأَبِيهِ ، وَإِلَى أَبِيهِ ، وَتَرَعَهُ أَبُوهُ إِلَيْهِ .

فائدة ضرب الأمثال وتشبيه المجهول بالمعلوم

(**السَّابِعَةُ**) وَفِيهِ **ضَرْبُ الْأَمْثَالِ ، وَتَشْبِيهُ الْمَجْهُولِ بِالْمَعْلُومِ** لِأَنَّ هَذَا السَّائِلَ حَفِيَّ عَلَيْهِ هَذَا فِي الْأَدْمِيَّةِ فَتَشْبَهُهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا يَعْرِفُهُ هُوَ ، وَيَأْلَفُهُ ، وَلَا يُنْكِرُهُ ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ أَهْلُ الْأَصُولِ عَلَى **الْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ** فَإِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ شَبَّهَ هَذَا الرَّجُلَ الْمُخَالَفَ لِلْوَنِ بِوَلَدِ الْإِبِلِ الْمُخَالَفِ لِأَلْوَانِهَا ، وَذَكَرَ الْعِلَّةَ الْجَامِعَةَ وَهِيَ تَرُوعُ الْعِرْقِ ، وَقَالَ ابْنُ دَقِيقٍ الْعِيدِ إِلَّا أَنَّهُ تَشْبِيهُ فِي أَمْرٍ وَجُودِيٍّ ، وَالَّذِي حَصَلَتْ الْمُتَارَعَةُ فِيهِ هُوَ التَّشْبِيهُ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ انْتَهَى قَالَ الْحَطَّابِيُّ ، وَهُوَ أَصْلٌ فِي قِيَاسِ الشَّبَّهِ .

فائدة الولد يلحق الزوج وإن خالف لونه لونه

(**الثامنة**) وفيه أن **الولد يلحق الزوج ، وإن خالف لونه لونه حتى لو** كان الأب أبيض ، والولد أسود ، وعكسه لوجهه ، ولا يحل له تفيء بمجرد **المخالفة في اللون ، وكذا لو كان الزوجان أبيضين فجاء الولد أسوداً أو عكسه** لإحتمال أنه ترعه عرق من أحد أسلافه ، وقد حرم الفقهاء من أصحابتنا وغيرهم بالله لا أثر لإختلاف الألوان المتقاربة كالأدمة والسمره والشقرة القريبة من البياض ، وإنما اختلفوا عند الاختلاف بالبياض ، والسيود فقال المالكية ليس له تفيء بذلك ، وأطلق أبو العباس القرطبي تفيء الخلاف فيه ، وكأنه أراد في مذهبه . وقال الشافعية إن لم ينضم إليه قرينه الزنا حرم التفيء ، وإن انضمت أو كان متهما برجل فأتى بولد على لون ذلك الرجل ففيه ، وجهان أصحهما عند الشيخ أبي حامد والقاضي أبي الطيب ، وصاحب الحاوي ، والعدة والتووي تحريم التفيء أيضاً ، وأصحهما عند البندنجي والرويانى وغيرهما جواره ، وقال التووي في شرح مسلم ، وفي هذه الصور أي وهي ما إذا كان الزوجان أبيضين فجاء الولد أسوداً أو عكسه وجه لبعض أصحابتنا ، وهو ضعيف أو غلط (قلت) إن كان هذا الوجه فيما إذا لم ينضم إليه قرينه الزنا فلم يحكه هو في الروضة تبعاً للرافعي نعم حكاه ابن الرفعة في الكفاية ، وإن كان مع انضمامها فلا يقال فيه إنه غلط فقد صححه البندنجي والرويانى وغيرهما ، والله أعلم . وقال الجنابلية يجوز التفيء مع القرينة ، والخلاف عند عدمها ، وهو عكس الترتيب الذي ذكره أصحابتنا .

(**التاسعة**) فيه **الإختياط للأنسَاب** ، وإثباتها بمجرد الإحتمال ، والإمكان .

(**العاشره**) قال الخطابي فيه الرجز عن تحقيق ظن السوء .

فائدة الحوادث لا بد لها أن تستند إلى أول ليس

(**الحادية عشره**) قال أبو العباس القرطبي فيه تنيء على استخاله التسلسل العقلي ، وأن **الحوادث لا بُد لها أن تستند إلى أول ليس بحادث** كما يعرف في الأصول الكلامية .

فائدة قوله ليس مني ليس قذفا لأمه بمجرد ذلك

(**الثانية عشره**) قال الخطابي فيه إن **قوله ليس مني ليس قذفا لأمه بمجرد ذلك** لجواز كونه لغيره بوطء شبهة أو من زوج مُتَقَدِّم (قلت) لم يصدُر من هذا الرجل أنه قال ليس مني ، وإنما عرَضَ بذلك كما تقدم .

باب لحاق النسب

حديث الولد للفراش

متن

بَابُ لِحَاقِ النَّسَبِ عَنِ عُرْوَةَ عَنِ عَائِشَةَ { أَنَّ عُبَيْةَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ لِأَخِيهِ سَعْدُ تَعْلَمُ أَنَّ ابْنَ جَارِيَةِ رَمَعَةَ ابْنِي ، قَالَتْ عَائِشَةُ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ رَأَى سَعْدُ الْعُلَامَ فَعَرَفَهُ بِالشَّبهِ فَاحْتَضَنَهُ إِلَيْهِ ، وَقَالَ ابْنُ أَخِي وَرَبُّ الْكَعْبَةِ فَجَاءَ عَبْدُ بْنُ رَمَعَةَ فَقَالَ بَلِّ هُوَ أَخِي وُلِدَ عَلَيَّ فِرَاشِ أَبِي مِنْ جَارِيَتِهِ فَأَنْطَلَقَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ سَعْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا ابْنُ أَخِي أَنْظِرْ إِلَى شَبْهِهِ بَعُتْبَةَ ، قَالَتْ عَائِشَةُ فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَبْهًا لَمْ يَرَ النَّاسُ شَبْهًا أَبْيَنَ مِنْهُ بَعُتْبَةَ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَمَعَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ أَخِي وُلِدَ عَلَيَّ فِرَاشِ أَبِي مِنْ جَارِيَتِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَاحْتَجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ ، قَالَتْ عَائِشَةُ قَوْلَ اللَّهِ مَا رَأَاهَا حَتَّى مَاتَتْ { زَادَ الشَّيْخَانُ فِي رِوَايَةٍ { وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ } وَزَادَ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بَعْدَ قَوْلِهِ ، { وَاحْتَجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ فَلَيْسَ لَكَ بِأَخٍ } ، وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا أَوْ كِلَاهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ } وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ { لِصَاحِبِ الْفِرَاشِ } .

شرح

بَابُ لِحَاقِ النَّسَبِ . الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ عَنِ عُرْوَةَ عَنِ عَائِشَةَ { أَنَّ عُبَيْةَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ لِأَخِيهِ سَعْدُ تَعْلَمُ أَنَّ ابْنَ جَارِيَةِ رَمَعَةَ ابْنِي قَالَتْ عَائِشَةُ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ رَأَى سَعْدُ الْعُلَامَ فَعَرَفَهُ بِالشَّبهِ فَاحْتَضَنَهُ إِلَيْهِ ، وَقَالَ يَا ابْنَ أَخِي وَرَبُّ الْكَعْبَةِ فَجَاءَ عَبْدُ بْنُ رَمَعَةَ فَقَالَ بَلِّ هُوَ أَخِي وُلِدَ عَلَيَّ فِرَاشِ أَبِي مِنْ جَارِيَتِهِ فَأَنْطَلَقَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ سَعْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا ابْنُ أَخِي أَنْظِرْ إِلَى شَبْهِهِ بَعُتْبَةَ ، قَالَتْ عَائِشَةُ فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَبْهًا لَمْ يَرَ النَّاسُ شَبْهًا أَبْيَنَ مِنْهُ بَعُتْبَةَ ، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ رَمَعَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هُوَ أَخِي وُلِدَ عَلَيَّ فِرَاشِ أَبِي مِنْ جَارِيَتِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَاحْتَجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ ، قَالَتْ عَائِشَةُ قَوْلَ اللَّهِ مَا رَأَاهَا حَتَّى مَاتَتْ { . الْحَدِيثُ الثَّانِي ، وَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا أَوْ كِلَاهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ } (فِيهِ) قَوَائِدُ :

(الْأُولَى) الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَخْرَجَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ ، وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ

سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ ، وَابْنُ مَاجَةَ هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ رَمْعَةَ ، وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ هُوَ أَخُوكَ يَا عَبْدُ ، وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ أَيضًا ، وَالنِّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، وَفِيهِ ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجْرُ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ مِنْ صَحِيحِهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، وَفِيهِ ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجْرُ أَرْبَعَتُهُمْ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ ، وَعَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ حَمَّادٍ ، وَعَمَرُو النَّاقِدِ أَرْبَعَتُهُمْ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ فَقَالَ زُهَيْرٌ كَمَا هُنَا عَنْ سَعِيدٍ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَقَالَ عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَوْ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَقَالَ عَمَرُو نَا سُفْيَانَ مَرَّةً عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ ، وَأَبِي سَلَمَةَ ، وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مَنِيعٍ ، وَالنِّسَائِيُّ عَنْ قُتَيْبَةَ ، وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ ثَلَاثَتُهُمْ عَنِ سُفْيَانَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ بِهِ . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَقَدْ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدٍ ، وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَالنِّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرِ بْنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ ، وَأَبِي سَلَمَةَ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَبَيَّنَّ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي الْعِلَلِ الْإِخْتِلَافَ عَلَى الزُّهْرِيِّ فِي ذَلِكَ ، وَأَنَّ مِنْ أَوْجُهِ الْإِخْتِلَافِ فِيهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيَّ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَحْدَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ ثُمَّ قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ ، وَهُوَ مَحْفُوظٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْهُمَا يَعْنِي عَنْ سَعِيدٍ ، وَأَبِي سَلَمَةَ ، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِ { الْوَلَدُ لِصَاحِبِ الْفِرَاشِ } .

(النَّبِيَّةُ) قَوْلُهُ (تَعَلَّمَ) بِتَشْدِيدِ اللَّامِ أَيِ اعْلَمَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا فَبَالَغَ بِلَفْظِ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ وَهَذَا الْإِبْنُ الْمُتَّارِعُ فِيهِ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ رَمْعَةَ يَفْتَحُ الرَّايَ وَإِسْكَانِ الْمِيمِ ، وَرُوِيَ بِفَتْحِهَا أَيضًا .

(الثَّلَاثَةُ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَفْتِنُونَ الْوَلَايِدَ ، وَيَصْرُبُونَ عَلَيْنَهُنَّ الصَّرَائِبَ فَيَكْتَسِبْنَ بِالْفُجُورِ ، وَكَانَ مِنْ سِيرَتِهِمْ **إِلْحَاقُ النَّسَبِ بِالرَّثَاةِ إِذَا دَعَوْا الْوَلَدَ كَهَوِّ فِي النَّكَاحِ** ، وَكَانَتْ لِرَمْعَةَ أَمَةٌ كَانَ يُلِيمُ بِهَا ، وَكَانَتْ لَهُ عَلَيْهَا صَرِيْبَةٌ فَظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ كَانَ يَطْرُقُ أَنَّهُ مِنْ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَهَلَكَ عُتْبَةُ كَافِرًا لَمْ يُسَلِّمْ فَعَهَدَ إِلَى سَعْدٍ أَخِيهِ أَنْ يَسْتَلْحِقَ الْحَمْلَ الَّذِي يَأْمَةُ رَمْعَةَ ، وَكَانَ لِرَمْعَةَ ابْنٌ يُقَالُ لَهُ عَبْدٌ فَخَاصَمَ سَعْدٌ عَبْدُ بْنُ رَمْعَةَ فِي الْعُلَامِ الَّذِي وَلَدَتْهُ الْأَمَةُ فَقَالَ سَعْدٌ هُوَ ابْنُ أَخِي عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ . وَقَالَ عَبْدُ بْنُ رَمْعَةَ بَلْ هُوَ أَخِي وَوَلَدٌ عَلَيَّ فِرَاشِ أَبِي عَلِيٍّ مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْحُكْمُ فِي الْإِسْلَامِ ، فَصَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَبْدِ بْنِ رَمْعَةَ ، وَبَطَلَ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ ، وَذَكَرَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ نَحْوَ هَذَا الْكَلَامِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ قَمَنْ أَعْتَرَفْتُ الْأُمَّ أَنَّ لَهُ الْحَقُّوهُ بِهِ ، وَقَالَ : وَلَمْ يَكُنْ حَاصِلَ الْخَافَةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِيمًا لِعَدَمِ الدَّعْوَى ، وَإِمًا لِكَوْنِ الْأُمَّ لَمْ تَعْتَرَفْ بِهِ لِعُتْبَةَ ، وَذَكَرَ الْقُرْطُبِيُّ الْأَمْرَيْنِ فَقَالَ قَمَنْ الْحَقُّهُ الْمَرْنِيَّ بِهَا التَّحَقُّ بِهِ ، وَمَنْ الْحَقُّهُ بِنَفْسِهِ مِنْ

الزَّانَةَ بِهَا التَّحَقَّ بِهِ إِذَا لَمْ يُتَارَعَهُ عَيْرُهُ ، وَقَالَ : وَكَأَنَّ عَبْدًا قَدْ سَمِعَ أَنَّ الشَّرْعَ
يُلْحِقُ بِالْفِرَاشِ ، وَإِلَّا فَلَمْ تَكُنْ عَادَتُهُمُ الْإِلْحَاقُ بِهِ .

فائدة الاستلحاق لا يختص بالأب بل يجوز من الأخ

(الرَّابِعَةُ) اسْتُئِدِلَّ بِهِ عَلَيَّ أَنَّ **الِاسْتِلْحَاقَ لَا يَخْتَصُّ بِالْأَبِ بَلْ يَجُوزُ مِنْ
الْأَخِ** لِأَنَّ الْمُسْتَلْحَقَ هُنَا أَخُو الْمُسْتَلْحِقِ ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَجَمَاعَةٌ لَكِنْ
بِشُرُوطٍ : (أَحَدُهَا) أَنْ يَكُونَ حَائِرًا لِلِإِرْثِ أَوْ يَسْتَلْحِقُهُ كُلُّ الْوَرَثَةِ (تَانِيهَا) أَنْ
يُمْكِنَ كَوْنُ الْمُسْتَلْحِقِ وَلَدًا لِلْمَيِّتِ (ثَالِثُهَا) أَنْ لَا يَكُونَ مَعْرُوفَ النَّسَبِ مِنْ
غَيْرِهِ (رَابِعُهَا) أَنْ يُصَدِّقَهُ الْمُسْتَلْحِقُ إِنْ كَانَ بِالْعَا عَاقِلًا قَالَ الْخَطَّابِيُّ فَإِنْ
قِيلَ جَمِيعُ الْوَرَثَةِ لَمْ يُفَرِّوا بِهِ بَلْ عَبْدٌ فَقَطُ قِيلَ قَدْ رُوِيَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِرَمْعَةَ
يَوْمَ مَاتَ ، وَارِثٌ غَيْرُ عَبْدِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ جَمِيعِ الْوَرَثَةِ ، وَقَدْ لَا يُنْكَرُ أَيْضًا إِنْ ثَبَتَ
أَنَّ سَوْدَةَ وَارِثَةٌ أَنْ تَكُونَ وَكَلَّتْ أَحَاهَا فِي الدَّعْوَى أَوْ أَقْرَبَتْ بِذَلِكَ عِنْدَ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَإِنْ لَمْ يَذْكَرْ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ ، وَكَذَا قَالَ التَّوَوِيُّ
تَأْوَلَهُ أَصْحَابُنَا تَأْوِيلَيْنِ : (أَحَدُهُمَا) أَنَّ سَوْدَةَ اسْتَلْحَقَتْهُ أَيْضًا ، وَ (الثَّانِي) أَنَّ
رَمْعَةَ مَاتَ كَافِرًا فَلَمْ تَرِثْهُ سَوْدَةُ لِكُونِهَا مُسْلِمَةً وَوَرِثَتُهُ عَبْدٌ بِنُ رَمْعَةَ انْتَهَى .
وَدَهَبَ مَالِكٌ وَطَائِفَةٌ إِلَى اخْتِصَاصِ الْإِسْتِلْحَاقِ بِالْأَبِ ، وَأَجَابُوا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ
بِجَوَابَيْنِ (أَحَدُهُمَا) أَنَّهُ لَيْسَ نَصًّا فِي أَنَّهُ الْحَقُّ بِهِ بِمُجَرَّدِ نِسْبَةِ الْأَخُوَّةِ فَلَعَلَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِمَ وَطَاءَ رَمْعَةَ تِلْكَ الْأُمَّةَ بِطَرِيقِ اعْتِمَادِهَا مِنْ
اعْتِرَافِ أَوْ غَيْرِهِ فَحَكَمَ بِذَلِكَ لَا بِاسْتِلْحَاقِ الْأَخِ ، وَ (الثَّانِي) إِنْ حُكِمَ بِهِ لَهُ لَمْ
يَكُنْ بِمُجَرَّدِ الْإِسْتِلْحَاقِ بَلْ بِالْفِرَاشِ أَلَا تَرَى قَوْلَهُ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَهَذَا تَفْعِيدٌ
قَاعِدَةٌ فَإِنَّهُ لَمَّا انْقَطَعَ الْحَاقُ هَذَا الْوَلَدِ بِالزَّانِي لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُلْحَقَ بِصَاحِبِ
الْفِرَاشِ إِذْ قَدْ دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَهُمَا ذَكَرَهُمَا أَبُو الْعَبَّاسِ ، وَقَالَ إِنَّ الثَّانِيَّ أَحْسَنُ
الْوَجْهَيْنِ (قُلْتُ) هُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ فَإِنَّهَا لَا تَصِيرُ فِرَاشًا إِلَّا بِالْوَطْءِ فَجَوَابُ
الْمَالِكِيِّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الْحَاقَّ هَذَا الْوَلَدِ بِرَمْعَةَ لِلْفِرَاشِ الَّذِي قَدْ عَلِمَ
بِثُبُوتِ الْوَطْءِ لَا بِاسْتِلْحَاقِ الْأَخِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فائدة الأمة لا تصير فراشا إلا بالوطء

(الْخَامِسَةُ) فِيهِ أَنَّ الْأُمَّةَ تَكُونُ فِرَاشًا ، وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ
فِرَاشًا بِمُجَرَّدِ مِلْكِيَّتِهَا فَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِنَّمَا تَصِيرُ فِرَاشًا بِالْوَطْءِ فَإِذَا
اعْتَرَفَ بِسَيِّدِهَا بِوَطْئِهَا أَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ صَارَتْ فِرَاشًا لَهُ فَإِذَا آتَتْ
بَعْدَ الْوَطْءِ بِوَلَدٍ أَوْ أَوْلَادٍ لِمُدَّةِ الْإِمْكَانِ لِحَقْوِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِلْحَاقٍ كَالرَّوْجَةِ إِلَّا أَنْ
تِلْكَ فِرَاشٌ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ عَلَيْهَا ، **وَالْأُمَّةُ لَا تَصِيرُ فِرَاشًا إِلَّا بِالْوَطْءِ** .
وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الرَّوْجَةَ تُرَادُ لِلْوَطْءِ خَاصَّةً فَجُعِلَ الْعَقْدُ عَلَيْهَا كَالْوَطْءِ . وَأَمَّا
الْأُمَّةُ فَتُرَادُ لِمَلِكِ الرَّقَبَةِ ، وَأَنْوَاعٌ مِنَ الْمَنَافِعِ غَيْرِ الْوَطْءِ ، وَلِهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَمْلِكَ
أَحْتَيْنِ ، وَأَمَّا ، وَسَيِّئًا ، وَلَا يَجُوزُ جَمْعُهُمَا بِعَقْدِ التَّكَاحِ فَلَمْ تَصِرْ بِنَفْسِ الْمَلِكِ
فِرَاشًا حَتَّى يَطَّاهَا ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا تَصِيرُ فِرَاشًا إِلَّا إِذَا وَلَدَتْ وَلَدًا ،

وَاسْتَلْحَقَهُ فَمَا تَأْتِي بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ يَلْحَقُهُ إِلَّا أَنْ يَنْفِيَهُ ، وَاعْتَبَرَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ
اعْتِرَافَهُ بِوَطَنِهَا فِي كُلِّ وَادٍ تَأْتِي بِهِ لِأَكْثَرِ مِنْ مُدَّةِ الْحَمْلِ فَهَلْ يَلْحَقُهُ عَلَى
وَجْهَيْنِ قَالَ : وَإِنْ وُلِدَتْ مِنْهُ أَوْلَادٌ فَاسْتَلْحَقَهُ لَمْ يَلْحَقَهُ مَا بَعْدَهُ إِلَّا بِإِفْرَارِ
مُسْتَأْنَفٍ ، وَقِيلَ يَلْحَقُهُ أَهـ . وَهَذَا غَيْرُ الْمَذْهَبَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ فَإِنَّهُ أَكْتَفَى
بِالِاعْتِرَافِ بِالْوَطْءِ أَوْلَا عَنِ **الِاسْتِلْحَاقِ بَعْدَ الْوِلَادَةِ** إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكْتَفِ
بِاسْتِلْحَاقِ وَادٍ فِي لِحَاقِ مَا بَعْدَهُ إِلَّا بِإِفْرَارِ مُسْتَأْنَفٍ ، وَفِي هَذَا الْجَدِيثِ دَلَالَةٌ
لِلْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ عَلَى النَّائِبِ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِرَمْعَةَ وَادٍ آخَرَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَبْلَ هَذَا
فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ فَإِنْ قِيلَ فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنْ رَمْعَةَ كَانَ قَدْ وَطِنَهَا قُلْنَا
لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ لِلِاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهَا لَا تَصِيرُ فِرَاشًا إِلَّا بِالْوَطْءِ قَالَ النَّوَوِيُّ : وَاعْلَمُ
أَنَّ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ تَبَتَّ مَصِيرُ أُمَّةٍ أَبِيهِ فِرَاشًا لِرَمْعَةَ فَلِهَذَا الْحَقُّ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ انْتَهَى . وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْأَمِّ أَنَّ بَعْضَ
الْمَشْرُفِينَ خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ كَلَامَ مِنْ عُمَرَ وَرَبِيدِ بْنِ تَابِتٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ انْتَقَى مِنْ وَادٍ جَارِيَةٍ لَهُ ثُمَّ قَالَ أَمَّا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرُوِيَ
عَنْهُ أَنَّهُ أَنْكَرَ حَمْلَ جَارِيَةٍ لَهُ أَقْرَبَتْ بِالْمَكْرُوهِ . وَأَمَّا رَبِيدُ بْنُ تَابِتٍ وَعَبَّاسُ فَعَرَفَا أَنَّ
لَيْسَ مِنْهُمَا فَحَلَالٌ لَهُمَا ، وَكَذَلِكَ لِرُوحِ الْحَرَّةِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا حَيْلَتْ مِنْ زَنَاءٍ أَنْ
يُدْفَعَ وَلَدُهَا ، وَلَا يُلْحَقُ بِنَسَبِهِ مَنْ لَيْسَ مِنْهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَقَالَ
ابْنُ حَزْمٍ بَعْدَ بَقْلِهِ قَوْلَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يُقَرُّ بِإِصَابَتِهِ جَارِيَتَهُ
إِلَّا الْحَقَّتْ بِهِ الْوِلْدَانُ مَا تَعَلَّمَ فِي هَذَا خِلَافًا لِصَاحِبِ إِلَّا مَا رُوِيَ عَنِ رَبِيدِ بْنِ
عَبَّاسٍ (قُلْتُ) الْإِنْتِفَاءُ مِنَ الْوَالِدِ يَدُلُّ عَلَى لِحَاقِ نَسَبِهِ بِهِ ، وَإِلَّا لَمْ يَخْتَجَّ إِلَى
النَّفْيِ فَفِعْلُ رَبِيدِ بْنِ عَبَّاسٍ مُوَافِقٌ لَنَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَذَكَرَ الْإِمَامُ فَحْرُ الدِّينِ
الرَّازِيُّ فِي مَتَابِعِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ مَتَعَ مِنْ صَيْرُورَةِ الْأُمَّةِ فِرَاشًا
بِالْوَطْءِ ، وَقَالَ لَا يَلْحَقُهُ إِلَّا بِاعْتِرَافِهِ ، وَحَمَلَ هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى الرَّوْحَةِ ،
وَإِخْرَاجِ الْأُمَّةِ عَنْ عُمُومِهِ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِنَّ هَذَا وَرَدَ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ ، وَهِيَ
الْأُمَّةُ الْمُوْطُوءَةُ . قَالَ الْإِمَامُ فَتَوَهَّمُ الْوَاقِفُ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ الشَّافِعِيَّ
يَقُولُ إِنَّ الْعِبْرَةَ بِخُصُوصِ السَّبَبِ ، وَمُرَادُهُ أَنَّ خُصُوصَ السَّبَبِ لَا يَجُوزُ
إِخْرَاجُهُ عِنْدَ الْعُمُومِ قَطْعًا ، وَالْأُمَّةُ هِيَ السَّبَبُ فِي وُرُودِ الْعُمُومِ فَلَا يَجُوزُ
إِخْرَاجُهَا أَهـ . وَمِمَّنْ تَوَهَّمُ ذَلِكَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ ، وَالْعَرَالِيُّ ، وَالْأَمِيدِيُّ ، وَابْنُ
الْحَاجِبِ فَتَقَلُّوا عَنِ الشَّافِعِيِّ (الْعِبْرَةُ بِخُصُوصِ السَّبَبِ) وَأَنْكَرَهُ الْإِمَامُ ،
وَقَالَ مَا تَقَدَّمَ .

فائدة الولد للفراس

(السَّادِسَةُ) فِيهِ أَنَّ **الْوَالِدَ لِلْفِرَاشِ فِي الرَّوْحَةِ** أَيْضًا أَحَدًا يُعْمُومُ اللَّفْظُ
كَمَا تَقَدَّمَ ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ لَكِنْ بِشَرْطِ الْإِمْكَانِ فَلَوْ تَكَحَّ مَشْرِقِيٌّ مَعْرَبِيَّةً ،
وَلَمْ يُقَارِقْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَطَنَهُ ثُمَّ أَتَتْ بِوَالِدٍ لَيْسَتْ أَشْهُرُ أَوْ أَكْثَرُ لَمْ يَلْحَقَهُ لِعَدَمِ
إِمْكَانِ كَوْنِهِ مِنْهُ ، وَكَذَا لَوْ اجْتَمَعَا لَكِنْ أَتَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ بَيْتَةِ أَشْهُرٍ مِنْ حِينِ
إِمْكَانِ اجْتِمَاعِهِمَا لَمْ يَلْحَقَهُ أَيْضًا . هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ
وَالْعُلَمَاءِ كَافَّةً إِلَّا أَبَا حَنِيفَةَ فَلَمْ يَشْتَرِطِ الْإِمْكَانَ بَلْ اِكْتَفَى بِمَجْرَدِ الْعَقْدِ حَتَّى
لَوْ **طَلَّقَ عَقِبَ الْعَقْدِ مِنْ غَيْرِ إِمْكَانٍ وَطْءٍ فَوُلِدَتْ لَيْسَتْ أَشْهُرٍ مِنْ**
الْعَقْدِ لِحَقِّهِ الْوَالِدُ قَالَ النَّوَوِيُّ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ ظَاهِرُ الْفَسَادِ ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي

إِطْلَاقِ الْحَدِيثِ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَلَى الْغَالِبِ ، وَهُوَ حُضُورُ الْإِمْكَانِ عِنْدَ الْعَقْدِ . وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْفَرُطِيُّ الْفِرَاشُ هُنَا كِتَابُهُ عَنِ الْمَوْطُوءَةِ لِأَنَّ الْوَاطِيَّ يَسْتَفْرِشُهَا أَي يُصَيِّرُهَا كَالْفِرَاشِ ، وَيَعْنِي بِهِ أَنَّ الْوَلَدَ لَاحِقٌ بِالْوَاطِيِّ قَالَ الْإِمَامُ ، وَأَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ يَحْمِلُونَهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ صَاحِبُ الْفِرَاشِ ، وَوَلَدِكَ لَمْ يَشْتَرَطُوا إِمْكَانَ الْوَاطِيِّ فِي الْحُرَّةِ ، وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ جَرِيرٍ بَأْتَتْ تَعَانِفُهُ وَبَاتَ فِرَاشُهَا خَلِقَ الْعِبَادَةَ فِي الدَّمَاءِ قَتِيلًا يَعْنِي رَوْحَهَا ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِمَا ذَكَرْتَاهُ مِنَ الْإِسْتِثْقَاقِ ، وَلِأَنَّ مَا قَدَّرَهُ مِنْ حَذْفِ الْمُصَافِ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَلَا مَا يُجَوِّحُ إِلَيْهِ ، انْتَهَى . وَفِيهِ تَنَاقُضٌ لِأَنَّهُ تَقَلَّ عَنِ الْحَنِيفِيَّةِ أَنَّ التَّفْذِيرَ صَاحِبُ الْفِرَاشِ قَالَ ، وَإِنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى تَفْذِيرِ ذَلِكَ ، وَثِقَلَتْ عَنْهُمْ الْإِحْتِجَاجُ بِإِطْلَاقِ جَرِيرِ الْفِرَاشِ عَلَى الرَّوْحِ وَرَدَّهُ لِمُخَالَفَتِهِ الْإِسْتِثْقَاقَ ، وَوَلَدِكَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّفْذِيرِ عِنْدَهُمْ لِأَنَّهُ مَعَ التَّفْذِيرِ لَا مُخَالَفَةَ فِي الْإِسْتِثْقَاقِ ، وَالْحَقُّ مَا حُكِيَ عَنْهُمْ مِنْ تَفْذِيرِ صَاحِبِ الْفِرَاشِ ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ بُرُورُ هَذَا الْمُصَافِ فِي رِوَايَةِ اللَّبَّخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَلَكِنْ لَا يَحْضُرُ بِذَلِكَ مَقْصُودُهُمْ مِنَ اللَّحَاقِ بِمَا إِمْكَانَ لِحُرُوجِهِ عَلَى الْغَالِبِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَلَوْ لَا قِيَامُ الدَّلِيلِ عَلَى اغْتِبَارِ الْإِمْكَانِ لَحْضُرَ مَقْصُودُهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يُقَدَّرْ الْمُصَافُ الْمَذْكُورُ فِي كَلَامِ الْفَرُطِيِّ تَطَرُّ مِنْ أَوْجِهِ : (أَحَدُهَا) مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ التَّنَاقُضِ . (ثَانِيهَا) كَوْنُهُ رَدُّ تَفْذِيرًا تَطَقُّ بِهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ ، وَقَدْ قَدَّرَهُ كَذَلِكَ الْخَطَّابِيُّ . (ثَالِثُهَا) مَا افْتَضَاهُ كَلَامُهُ مِنْ حُضُورِ مَقْصُودِهِمْ مَعَ تَفْذِيرِ الْمُصَافِ لَا مَعَ تَفْذِيرِهِ . (رَابِعُهَا) كَيْفَ يَحْضُرُ مَقْصُودُ الْجُمْهُورِ بِمَجَرَّدِ كَوْنِ الْفِرَاشِ هُوَ الْمَوْطُوءُ لِأَنَّ الْمُفْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ الْوَلَدَ لِلْمَوْطُوءَةِ ، وَلَيْسَ هَذَا الْمُرَادَ قَطْعًا فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَفْذِيرِ . (خَامِسُهَا) الْعَجَبُ أَنَّهُ قَالَ إِنَّ الْفِرَاشَ هُوَ الْمَوْطُوءَةُ ثُمَّ قَالَ ، وَيَعْنِي أَنَّ الْوَلَدَ لَاحِقٌ بِالْوَاطِيِّ فَكَيْفَ حُمِلَ لَفْظُ الْفِرَاشِ عَلَى الْمَوْطُوءَةِ ثُمَّ جُعِلَ الْحُكْمُ لِلْحَاقِ بِالْوَاطِيِّ ، وَهَلْ يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ تَفْذِيرِ الْمُصَافِ الْمَذْكُورِ ، وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ قَوْلُهُ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ أَي تَابِعٌ لِلْفِرَاشِ أَوْ مَحْكُومٌ بِهِ لِلْفِرَاشِ أَوْ مَا يَقَارِبُ هَذَا .

(السَّابِعَةُ) فِيهِ أَنَّ **حُكْمَ الشُّبْهَةِ ، وَحُكْمَ الْقَافَةِ** إِنَّمَا يُعْتَمَدُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَقْوَى مِنْهُ كَالْفِرَاشِ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْحَقُّ بِالْفِرَاشِ مَعَ الشُّبْهِةِ الْبَيِّنِ بَعْدِهِ فَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى الشُّبْهِةِ مَعَ اعْتِمَادِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَوَلَدِكَ لِمُعَارَضَةِ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ ، وَهُوَ الْفِرَاشُ كَمَا تَقَدَّمَ وَهَذَا كَمَا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يَحْكَمْ بِالشُّبْهِةِ فِي قِصَّةِ الْمُتْلَاعَيْنِ مَعَ أَنَّهُ جَاءَ عَلَى الشُّبْهِةِ الْمَكْرُوهِ .

فائدة الولد لا ينتفي عن له الفراش

(الثَّامِنَةُ) حُكِيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ تَمَسَّكَ بِعُمُومِ قَوْلِهِ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ عَلَى أَنَّ **الْوَلَدَ لَا يَنْتَفِي عَمَّنْ لَهُ الْفِرَاشُ لَا يَلْعَانُ ، وَلَا غَيْرِهِ** ، وَهُوَ بِشَادٍ مُخَالِفٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، وَلِكَافَةِ الْعُلَمَاءِ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْفَرُطِيُّ ، وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ الْعُمُومِ لِوَجْهَيْنِ (أَحَدُهُمَا

(أَنَّهُ حَرَجَ عَلَيَّ سَبَبِ وَلَدِ الْأُمَّةِ فَيَقْتَصِرُ عَلَيَّ سَبَبِهِ (وَبَيْنَهُمَا) أَنَّ الشَّرْعَ قَدْ قَعَدَ قَاعِدَةَ اللَّعَانِ فِي حَقِّ الْأَزْوَاجِ ، وَأَنَّ الْوَلَدَ يَنْتَفِي بِالتَّعَانِيهِمَا فَيَكُونُ ذَلِكَ الْعُمُومُ الْمَطْنُونُ مُحْصَصًا بِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْمَقْطُوعِ بِهَا ، وَلَا يَخْتَلِفُ فِي مِثْلِ هَذَا الْأَصْلِ انْتَهَى . وَالْجَوَابُ الثَّانِي هُوَ الْمُعْتَمَدُ ، وَلَا يَتَوَقَّفُ انْتِفَاءُ الْوَلَدِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ عَلَى التَّعَانِيهِمَا بَلْ يَحْضِلُ ذَلِكَ بِلِعَانِ الرَّوْحِ وَحْدَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَلَاغِرْ هِيَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ . وَأَمَّا الْجَوَابُ الْأَوَّلُ فَهُوَ ضَعِيفٌ فَإِنَّ الصَّحِيحَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ ثُمَّ إِنْ مُقْتَضَاهُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَأْتِي فِي الْأُمَّةِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْأُمَّةَ إِذَا كَانَتْ **فِرَاشًا قَائِتًا بَوْلِدٍ** فَلَيْسَ لِلسَّيِّدِ تَعْنِيهِ إِذَا ادَّعَى الْإِسْتِبْرَاءَ ، وَخَلَفَ عَلَيْهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَصْحَابُنَا وَعَيْرُهُمْ ، وَخَالَفَ فِيهِ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ قَوْلُهُ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ لَهُ مَعْنِيَانِ : (أَحَدُهُمَا) وَهُوَ أَعْمَهُمَا ، وَأَوْلَاهُمَا أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفِرَاشِ مَا لَمْ يَنْفَعِ رَبُّ الْفِرَاشِ بِاللَّعَانِ الَّذِي تَفَاهُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا تَفَاهُ بِاللَّعَانِ فَهُوَ مَنْفِي عَنْهُ وَعَيْرٌ لَأَحِقُّ بِمَنْ ادَّعَاهُ بَرْتًا ، وَإِنْ أَشْبَهَهُ ، وَالْمَعْنَى الثَّانِي إِذَا **تَنَارَعَ الْوَلَدُ رَبَّ الْفِرَاشِ ، وَالْعَاهِرُ** قَالَ الْوَلَدُ لِرَبِّ الْفِرَاشِ .

فائدة منع زوجته عن محارمها

(**التاسعة**) قَوْلُهُ ، وَاجْتَنَبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ قَالَ الْفُقَهَاءُ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ ، وَالْمَالِكِيَّةِ ، وَالْحَنَابِلَةِ أَمْرًا بِدَلِكِ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِيَاظِ ، وَالتَّنْذِيرِ عَنِ الشُّبُهَةِ لِأَنَّهُ فِي ظَاهِرِ الشَّرْعِ أَحْوَاهَا لِأَنَّهُ الْحَقُّ بِأَبِيهَا لَكِنْ لَمَّا رَأَى الشُّبُهَةَ التَّيْنَ بَعْتَبَهُ حَشِييَ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَائِهِ فَيَكُونُ أَجْنَبِيًّا مِنْهَا قَامَرَهَا بِالِاجْتِنَابِ مِنْهُ اجْتِنَابًا قَالَ الْخَطَّابِيُّ . وَقَدْ كَانَ جَائِرًا أَلَّا يَرَاهَا لَوْ كَانَ أَحَاهَا تَابَتِ النَّسَبُ ، وَلَا زَوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ مَا لَيْسَ لِعَيْرِهِنَّ مِنَ النِّسَاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ } ، وَقَدْ يُسْتَدَلُّ بِالشُّبُهَةِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ لِتَوْعٍ مِنَ الْإِعْتِبَارِ ثُمَّ لَا يُقْطَعُ الْحُكْمُ بِهِ إِلَّا تَرَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي قِصَّةِ الْمُلَاعَنَةِ إِنْ جَاءَتْ بِهٍ كَذَا وَكَذَا فَمَا أَرَاهُ إِلَّا كَذَبَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهٍ كَذَا وَكَذَا فَمَا أَرَاهُ إِلَّا صَدَقَ عَلَيْهَا فَجَاءَتْ بِهٍ عَلَى النَّعْتِ الْمَكْرُوهِ ثُمَّ لَمْ يَحْكَمْ بِهٍ ، وَإِنَّمَا يَحْكُمُ بِالشُّبُهَةِ فِي مَوْضِعٍ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ سَبِيءٌ أَقْوَى مِنْهُ كَالْحُكْمِ بِالْقَافَةِ . وَهَذَا كَمَا يَحْكُمُ فِي الْحَادِثَةِ بِالْقِيَاسِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا نَصٌّ فَإِنْ وُجِدَ تَرَكَ لَهُ الْقِيَاسُ ، وَفِي قَوْلِهِ هُوَ أَحْوَكُ يَا عَبْدُ بَنُ رَمْعَةَ مَا قَطَعَ الشُّبُهَةَ ، وَرَفَعَ الْإِشْكَالَ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الرَّوَايَاتِ اجْتَنَبِي مِنْهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَكَ بِأَخٍ ، وَلَيْسَ بِالثَّانِي ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ قَوْلُهُ (لَيْسَ لَكَ بِأَخٍ) لَا يُعْرَفُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَلْ هِيَ زِيَادَةٌ بَاطِلَةٌ مَرْدُودَةٌ انْتَهَى . وَقَوْلُهُ إِنَّهُ لَا يُعْرَفُ مَرْدُودٌ فَقَدْ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ مِنْ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ عَنِ يُونُسَ بْنِ الرَّبِيعِ مَوْلَى لَهُمْ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرَّبِيعِ ، وَيُونُسَ هَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ ، وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْفَرُطِيُّ بَعْدَ ذِكْرِهِ إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْإِحْتِيَاظِ ، وَيُوقَى الشُّبُهَاتِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِتَغْلِيظِ أَمْرِ الْحَجَابِ فِي حَقِّ سَوْدَةَ لِأَنَّهَا مِنْ زَوْجَاتِهِ ، وَقَدْ غَلَطَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِنَّ ، وَلِذَلِكَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لِحَفْصَةَ ، وَعَائِشَةَ فِي حَقِّ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ أَفَعَمِيَاوَانِ أَنْتُمَا أَلْسِنَتَا

{ وَقَالَ لِقَاطِمَةَ بِنْتُ قَيْسٍ انْتَقِلِي إِلَى بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ تَصْعِبَنَّ ثِيَابَكَ عِنْدَهُ } فَأَبَاحَ لَهَا مَا مَتَعَهُ لِأَزْوَاجِهِ (قُلْتُ) ، وَلَا حَادِ النَّاسِ **مَنْعُ رُوحِيهِ** [**عَنْ**] **مَحَارِمِهَا** قَالَ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ لَيْسَ فَوْضًا عَلَى الْمَرْأَةِ رُوبَةٌ أَحْيَاهَا لَهَا إِنَّمَا الْقَرْضُ عَلَيْهَا صَلَةٌ رَحِمِهِ فَقَطْ ، وَلَمْ يَأْمُرْهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنْ لَا تَصِلَهُ ثُمَّ حُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ " هُوَ لَكَ أَيُّ هُوَ عَبْدُكَ " ثُمَّ قَالَ الثَّابِتُ أَنَّهُ قَالَ هُوَ أَخُوكَ ، وَلَوْ قَصَى بِهِ عَبْدًا لَمْ يَلْزَمْهَا أَنْ تَحْتَجِبَ عَنْهُ بِنَصِّ الْقُرْآنِ .

فائدة الحكم بين حكمين

(**الْعَاشِرَةُ**) قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ اسْتَدَلَّ بَعْضُ الْمَلَائِكَةِ عَلَى قَاعِدَةٍ مِنْ قَوَاعِدِهِمْ ، وَهُوَ **الْحُكْمُ بَيْنَ حُكْمَيْنِ** ، وَذَلِكَ أَنْ يَأْخُذَ الْقَرْعُ شَبَهًا مِنْ أَصُولِ مُتَعَدِّدَةٍ فَيُعْطَى أَحْكَامًا مُتَعَدِّدَةً ، وَلَا تَمَحَّضُ لِأَجْدِ الْأَصُولِ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفِرَاشَ مُقْتَضٍ لِلْحَاقِ بِرَمْعَةٍ ، وَالشَّبَهُ الْبَيْنُ مُقْتَضٍ لِلْحَاقِ بِعُتْبَةٍ فَرُوعِي الْفِرَاشِ فِي النَّسَبِ ، وَالْحَقُّ بِرَمْعَةٍ ، وَرُوعِي الشَّبَهُ بِأَمْرِ سَوْدَةَ بِالِاخْتِجَابِ مِنْهُ فَأَعْطِيَ الْقَرْعُ حُكْمًا بَيْنَ حُكْمَيْنِ ، وَلَمْ يُمَحَّضْ أَمْرُ الْفِرَاشِ فَتَبَيَّنَ الْمَحْرَمِيَّةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَوْدَةَ ، وَلَا [رُوعِي] الشَّبَهُ مُطْلَقًا فَيُلْحَقُ بِعُتْبَةٍ ، وَالْحَاقُ بِكُلِّ مِنْهُمَا مِنْ وَجْهِ أُولَى مِنْ الْغَايَةِ أَحَدِهِمَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ قَالَ ، وَيُعْتَرِضُ عَلَى هَذَا بِأَنَّ صُورَةَ التَّرَاعُ مَا **إِذَا دَارَ الْقَرْعُ بَيْنَ أَصْلَيْنِ شَرْعِيَيْنِ** يَقْتَضِي الشَّرْعُ الْإِخْلَاقَ بِكُلِّ مِنْهُمَا مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ إِلَيْهِ ، وَهُنَا لَا يَقْتَضِي الشَّرْعُ إِلَّا الْإِخْلَاقَ بِالْفِرَاشِ ، وَالشَّبَهُ هُنَا غَيْرُ مُقْتَضٍ لِلِاخْتِجَابِ شَرْعًا فَيَحْمَلُ الْأَمْرُ بِالِاخْتِجَابِ عَلَى الْإِخْتِجَابِ لَا عَلَى بَيَانِ وُجُوبِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا تَرْكُ مُبَاحِ تَقْدِيرِ ثُبُوتِ الْمَحْرَمِيَّةِ انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ .

فائدة الوطاء بالزنا له حكم الوطاء بالنكاح في حرمة

(**الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ**) أُحْتَجَّ بِهِ عَلَى أَنَّ **الْوِطَاءَ بِالزَّنَا لَهُ حُكْمُ الْوِطَاءِ بِالنِّكَاحِ** فِي **حُرْمَةِ الْمُصَاهَرَةِ** لِأَنَّ سَوْدَةَ أَمَرَتْ بِالِاخْتِجَابِ فِدَلَّ عَلَى أَنَّ وَطَاءَ عُتْبَةَ بِالزَّنَا لَهُ حُكْمُ الْوِطَاءِ بِالنِّكَاحِ ، وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ ، وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَغَيْرُهُمْ لَا أَتَرَ لَوِطَاءِ الزَّنَا لِعَدَمِ اجْتِرَامِهِ بَلْ لِلزَّنَانِيِّ أَنْ يَتَرَوَّجَ أُمَّ الْمَرْئِيِّ بِهَا وَبِنْتَهَا بَلْ رَادَ الشَّافِعِيُّ فَجَوَزَ ابْنَتَ الْمُتَوْلَدَةِ مِنْ مَائِهِ بِالزَّنَا قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَهَذَا اخْتِجَاجٌ بَاطِلٌ ، وَعَجِيبٌ مِمَّنْ ذَكَرَهُ لِأَنَّهُ هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ مِنَ الزَّنَا فَهُوَ اجْتِنَابٌ مِنْ سَوْدَةَ لَا يَجِلُّ الظُّهُورُ لَهُ سِوَاءَ الْحَقِّ بِالزَّنَانِيِّ أَمْ لَا فَلَا تَعْلُقُ لَهُ بِالسَّأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ .

فائدة حكم الحاكم لا يحيل الأمر في الباطن

(**الثانية عشر**) قَالَ النَّوَوِيُّ : **وَفِيهِ أَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ لَا يُحِيلُ الْأَمْرَ فِي الْبَاطِنِ** فَإِذَا حَكَمَ بِشَهَادَةِ شَاهِدِي زُرٍّ أَوْ تَخَوَّ ذَلِكَ لَمْ يُحِلَّ الْمَحْكُومَ بِهِ لِلْمَحْكُومِ لَهُ قَالَ وَمَوْضِعُ الدَّلَالَةِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَكَمَ بِهِ لِعَبْدِ بْنِ زَمْعَةَ ، وَأَنَّهُ أَحْ لَّهُ ، وَلِسَوْدَةَ ، وَاحْتِمَلِ بِسَبَبِ الشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ مِنْ عُتْبَةَ قَلْوً كَانَ الْحُكْمُ يُحِيلُ الْبَاطِنَ لَمَّا أَمَرَهَا بِالِاخْتِجَابِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فائدة معني وللعاهر الحجر

(**الثالثة عشر**) قَوْلُهُ (**وَالْعَاهِرُ الْحَجَرُ**) قَالَ النَّوَوِيُّ قَالَ الْعُلَمَاءُ الْعَاهِرُ الزَّانِي ، وَعَهَرَ زَنَى ، وَعَهَرَتْ زَنْتٌ ، وَالْعَهْرُ الزَّانَا ، وَمَعْنَى لَهُ الْحَجَرُ أَيُّ لَهُ الْخَيْبَةُ ، وَلَا حَقَّ لَهُ فِي الْوَلَدِ ، وَعَادَةُ الْعَرَبِ أَنْ تَقُولَ لَهُ الْحَجَرُ ، وَفِيهِ الْأَثَلُ أَيُّ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ ، وَكَسْرِهَا ، وَإِسْكَانِ النَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ ، وَفَتْحِ اللَّامِ بَعْدَهَا يَاءً مُوَحَّدَةً ، وَهُوَ التُّرَابُ وَتَخَوُّ ذَلِكَ ، وَيُرِيدُونَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا الْخَيْبَةُ ، وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالْحَجَرِ هُنَا أَنَّهُ يُرْجَمُ بِالْحِجَارَةِ ، وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ زَانٍ يُرْجَمُ ، وَإِنَّمَا يُرْجَمُ الْمُحْصَنُ خَاصَّةً ، وَلِأَنَّهُ لَا يَلْرَمُ مِنْ رَجْمِهِ تَفِيُّ الْوَلَدِ عَنْهُ ، وَالْحَدِيثُ إِنَّمَا وَرَدَ فِي تَفِيُّ الْوَلَدِ عَنْهُ .

(**الرابعة عشر**) قَوْلُهُ (**عَنْ أَحَدِهِمَا أَوْ كِلَاهُمَا**) كَذَا فِي أَصْلِنَا بِالْأَلْفِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَجْعَلُ الْمُثْنَى بِالْأَلْفِ فِي حَالٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَيْسَ مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ أَحَدُهُمَا بَلْ هُوَ مُسْتَأْنَفٌ أَيُّ كِلَاهُمَا يَزُوبُهُ فَحُذِفَ الْحَبْرُ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .